الإصدار (18) العدد الثاني
مارس // ابريل 2026

مجلة رسالة الحقوق ISSN-2032-2075

الطريق الى ديمقراطية التعليم العالي ومعوقاتها في العراق

The path to higher education democracy and its obstacles in Iraq.

بحث مقدم من قبل
ا.د. سامر مؤيد عبد اللطيف
جامعة كربلاء / كلية القانون

الخلاصة

تنبع أهمية هذا البحث من كون التعليم العالي يؤدي دوراً رئيساً في إرساء دعائم الديمقراطية وإنضاج ثمارها الاجتماعية عبر توعية الشعب بحقوقه واستحقاقاته السياسية والمدنية. يهدف هذا البحث الى تجسير الفجوة وتعبيد الطريق للتفاعل الحيوي بين "وسائلية التعليم" و"غايات الديمقراطية" بوصفها نهجاً حياتياً، وذلك عبر تأصيل مفهوم (ديمقراطية التعليم العالي). ولتحقيق هذه الغاية والإحاطة بمشكلة الدراسة، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مفهوم ديمقراطية التعليم العالي، وتحليل طبيعة العلاقة بينه وبين المجتمع، ومقاربتها مع معطيات الواقع العراقي؛ وفق خطة دراسية اقتضت تقسيم البحث إلى أربعة مطالب تناولت تباعاً: التعريف بمفهوم ديمقراطية التعليم العالي، وعلاقته الجدلية بالمجتمع، ومعوقاته في العراق، وصولاً إلى المعالجات المقترحة. وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج المهمة، أبرزها أن الديمقراطية تحتاج إلى مناخ اجتماعي ملائم لتنمو باعتبار أن الجامعة والمجتمع وجهان لعملة واحدة يعكس كل منهما أزمات الآخر وإيجابياته، مع التأكيد على استحالة غرس المبادئ الديمقراطية دون إحداث تغيير جذري في بنية المؤسسات التعليمية في العراق؛ لكونها لا تزال تعاني من تركة ثقيلة من المركزية المقيتة والتسييس المقترن ببعض المفاسد الناتجة من نظام المحاصصة، وتراجع سقف الحريات الأكاديمية مما يقف حائلاً أمام تطورها الديمقراطي المنشود.

الكلمات المفتاحية :التعليم العالي، الديمقراطية، المجتمع العراقي.

Abstract

The significance of this research stems from the fact that higher education plays a major role in establishing the foundations of democracy and maturing its social fruits by educating the public about their political and civil rights and entitlements. Hence, the objective of the research is embodied in bridging the gap and paving the way for a vital interaction between the "instrumentality of education" and the "goals of democracy" as a way of life, by establishing the concept of the (democratization of higher education). To achieve this goal and comprehend the study's problem, the research relied on the descriptive-analytical approach to deconstruct concepts, analyze the nature of the relationship between the university and society, and compare it with the realities of the Iraqi context. This was done according to a study plan that divided the research into four sections dealing sequentially with: defining the concept of the democratization of higher education, its dialectical relationship with society, its obstacles in Iraq, and finally the proposed solutions. The research concluded with a set of important results, most notably that democracy needs a suitable social climate to grow, considering that the university and society are two sides of the same coin, each reflecting the other's crises and positive aspects. The research also emphasized the impossibility of instilling democratic principles without bringing about a radical change in the structure of educational institutions in Iraq; as they still suffer from a heavy legacy of despotism and administrative corruption, in addition to the politicization of the university campus, the dominance of the quota system, and the decline in academic freedoms, which stands as a hurdle to its desired democratic development.

"***Keywords: Higher Education, Democracy, Iraqi society.***

المقدمة

أولا: موضوع البحث

إذا جاز لنا اختزال ماهية الديمقراطية بمقولة "حكم بالشعب للشعب، فان ذلك لن يبيح لنا قصر دلالتها على الوصف بكونها محض آلية للحكم أو مجرد مجموعة من الضمانات المؤسسية لحماية حرية الأفراد عارية عن كل عمق اجتماعي أو ثقافي أو حتى تاريخي ؛ فهي قبل هذا وذاك أسلوب للحياة الاجتماعية، قبل ان تكون مادة ومعيارا لنجاح الحكم. ولما كان التعليم يرنو الى تشكيل شخصية الانسان وصقل مهاراته وبلورة قيمه، فان تشكيل الصفات النفسية والاجتماعية التي يضمها الإطار الديمقراطي يقع في صلب اهتمامات وأهداف العملية التعليمية عبر ما يسمى بـ (ديمقراطية التعليم العالي)

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في مساحة الدور الذي يشغله التعليم بوجه عام في إرساء دعائم الديمقراطية وإنضاج ثمارها الاجتماعية عبر الجيل الفتي بحقوقه وواجباته بوصفه مواطنا في ظل دولة يحكمها القانون. وتتضاعف أهمية هذا الدور ومخرجاته عند الانتقال الى (التعليم العالي) بوصفه أعلى مراحل النضج الفكري والتربوي والتهيئة للدخول الى المجال العام؛ فلم تعد الجامعات مجرد قنوات لتطوير الخبرات ومنح الشهادات، بل غدت حواضن أساسية ومصانع لتخريج قادة المستقبل وتشكيل الوعي المجتمعي. والحاجة الى هذا الدور تتنامى في دولة خرجت من تجربة دكتاتورية طويلة كالعراق بعد عام 2003 سواء في اجتثاث قيم العهد البائد ومن ثم الانطلاق الى بناء منظومة قيم جديدة قوامها الديمقراطية وحقوق الانسان والمواطنة وهذا ما سيتم بحثه في هذا البحث.

ثالثاً: مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في التساؤلات الاتية : ما طبيعة ومقومات وابعاد ديمقراطية التعليم العالي؟ وما علاقتها ببنية المجتمع وتطوره؟ وهل تتوافر مقومات ديمقراطية التعليم العالي تحديدا في العراق ؟ وما التحديات والعقبات التي تواجهها في ظل معطيات التجربة التعليمية في العراق؟

رابعاً: هدف البحث

يتمثل هدف البحث في إعادة ترسيم العلاقة وتجسير الهوة وتهيئة المناخ للتفاعل الحيوي بين وسائلية التعليم العالي في العراق وغايات الديمقراطية بوصفها نهجاً حياتياً قبل ان تكون الية للحكم ومعيارا لنجاحه.

خامساً: منهجية البحث

للإجابة عن كل هذه الأسئلة وغيرها في هذا البحث، اقتضت طبيعة الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بغية تفكيك مفاهيم الديمقراطية التعليمية، وتحليل العلاقة بينها وبين المجتمع العراقي، وصولاً إلى استنتاج المعالجات الملائمة.

سادساً: هيكلية البحث

لغرض الإحاطة بموضوع الدراسة وتحقيق أهدافها، جرى تقسيم البحث على المحاور الآتية:

- المطلب الأول :التعريف بمفهوم ديمقراطية التعليم العالي.
- المطلب الثاني :العلاقة بين ديمقراطية التعليم العالي وتطور المجتمع.
- المطلب الثالث : معوقات ديمقراطية التعليم العالي في العراق.
- المطلب الرابع :المعالجات المقترحة لازمة الديمقراطية في جامعاتنا.

المطلب الاول : التعريف بمفهوم ديمقراطية التعليم العالي:

قبل الولوج الى موضوعة التعريف بديمقراطية التعليم العالي ، ينبغي ابتداء التعريف بالديمقراطية كمفهوم باعتباره المدخل المنطقي اللازم للموضوع ، وبعيدا عن التوغل في التعريفات المتعددة التي قدمت لهذا المصطلح بالنظر لاختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها المفكرون وعلماء السياسة الى الديمقراطية ، فثمة من يعرف الديمقراطية تعريفا اجرائيا على انها: "نظام للحكم تكون فيه السلطة العليا بيد الشعب، يمارسها إما مباشرة أو عن طريق هيئات وممثلين منتخبين، في ظروف تكفل حرية الرأي والعقيدة والاجتماع، وتقوم على أساس حكم الأغلبية مع التزام صارم بضمان حقوق الأقلية"[1]. وهناك من يتوغل اكثر في تعريف الديمقراطية بوصفها : "شكل من أشكال التنظيم السياسي والاجتماعي، ينبني على مبدأ المساواة القانونية والسياسية بين المواطنين، والمشاركة الحرة في صنع القرارات العامة من خلال مؤسسات تضمن التداول السلمي للسلطة، وتكفل رقابة المحكومين على الحكام"[2].ويفهم من ذلك ان الديمقراطية التي يقصدها هذا الباحث ، اكثر من مجرد الآليات الانتخابية ليبرز "الجانب المؤسسي والاجتماعي"؛ إذ يجعل من الديمقراطية "تنظيماً اجتماعياً" وثقافة تقوم على المساواة والمشاركة الفاعلة والتداول السلمي للسلطة.وبكل الاحول يمكن القول أن الديمقراطية الحقيقية ليست مجرد هياكل سياسية أو صناديق اقتراع تُفتح بمواسم محددة (كما توحي النظرة الضيقة)، بل هي بيئة مجتمعية وقانونية متكاملة تضمن الحريات، وتُفعل دور المؤسسات الرقابية، وتبني علاقة صحية ومسؤولة بين الحاكم والمحكوم. وهو الامر الذي يقودنا الى استشعار الحاجة لتبني مفهوم (ديمقراطية التعليم العالي) ليتفاعل ويتكامل صرح البناء الديمقراطي الواسع في المجتمع . وحول هذا المفهوم الأخير اختلفت زوايا النظر باختلاف من تناول هذا المفهوم بالبحث والتحليل نتيجة اختلاف

الرؤى والمواقف الفكرية والمرجعيات الايديلوجية ؛ مما افضى إلى وجود نوع من عدم الاستقرار والتشضي في تحديد مفهوم ديمقراطية التعليم. ويمكن في هذا المضمار حصر التعريفات المقدمة لهذا المصطلح ضمن اتجاهين رئيسين

الفرع الأول: الاتجاه الوظيفي التقليدي:-

يستخلص انصار هذا الاتجاه فهمهم لديمقراطية التعليم من حيز التوسع الافقي وتحقيق المساواة في فرص التعليم للمقبولين؛ وهو الفهم الذي برز مع الشروع بتعميم تجربة التعليم المجاني . وفي هذا السياق يشير عبد الله بويطانى إلى أن (ديمقراطية التعليم تعنى إتاحة الفرصة لأولئك الأشخاص الذين تمكنوا من النجاح فى امتحان القبول دون النظر إلى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بينهم) [3]. وما يؤخذ على هذا التعريف اغلاقه لمنحنى الديمقراطية على نطاق الفرصة المتحققة بمعيار الكفاءة المتحققة من القدرة على اجتياز المنافسة ، ثم ان تحقيق المساواة في القبول لايعني تحقيق العدالة التي تقتضيها الديمقراطية في نسبة التعليم ومخرجاته . من جانب اخر تُعرّف ديمقراطية التعليم العالي بأنها "إتاحة الفرصة لكل فرد تتوافر فيه شروط الكفاءة والاستعداد الذهني للالتحاق بالجامعة دون عوائق مادية أو طبقية"، وهو التعريف الذي يستند إلى مبدأ "الجدارة". وفقاً لهذا الطرح، تتحقق الديمقراطية بمجرد إزالة الحواجز القانونية والاقتصادية التي تمنع الفقراء الأذكياء من دخول الجامعة، مما يحول الجامعة من "برج عاجي" للطبقة الأرستقراطية إلى مؤسسة مفتوحة للمواهب [4]. بيد أن هذا التعريف القائم على "تكافؤ الفرص عند المدخلات" تعرض لنقد وتحليل عميق من قبل رواد علم الاجتماع النقدي، وعلى رأسهم بيير بورديو، الذي قدم تعريفاً وتحليلاً مغايراً يكشف زيف "حياد المؤسسة الجامعية". ففي تحليله لمفهوم الديمقراطية في التعليم العالي، يرى بورديو أن الاكتفاء بفتح الأبواب (الدمقرطة الكمية) لا يحقق الديمقراطية الحقيقية، بل قد يؤدي إلى شرعنة الفوارق الطبقية تحت غطاء الموهبة. وعليه، فإن التعريف الأعمق لديمقراطية التعليم العالي عند المدرسة النقدية هو "تفكيك آليات إعادة الإنتاج الطبقي داخل الجامعة، وضمان ليس فقط المساواة في الالتحاق، بل المساواة في النجاح والحصول على الشهادة". يشير هذا التحليل إلى أن الطلاب لا يدخلون الجامعة متساوين في "رأس المال الثقافي"، وبالتالي فإن معاملتهم بمساواة صورية داخل القاعات الدراسية هو تكريس للاامساواة. إذن، المفهوم هنا يتجاوز "الإتاحة" ليصل إلى "الإنصاف"، واشتراط تدخل المؤسسة لدعم الفئات الأقل حظاً لردم الفجوة الثقافية [5].

الفرع الثاني: الاتجاه النقدي المعاصر

حاول المفكرون من أصحاب هذا الاتجاه أن يضيفوا طابعا تحرريا على التربية والتعليم وأن يوسعوا مجال ديمقراطية التعليم وأن يبلوروها بشكل أكثر إنسانية حيث تعنى ديمقراطية التعليم عندهم (حق جميع من يعيش فى بلاد ما بغض النظر عن أصله الاجتماعى وثروته وجنسيته أو عرقه أو معتقداته الدينية أو أفكاره أو قناعته فى تلقى التعليم الكافى الذى يعنى اكتمال شخصيته وإعداده للحياة فى ظل جميع مظاهرها وأشكالها والعمل على تنشئة مجتمع ينبذ كل أشكال التمييز الأمر الذى يستطيع أن ينشئ شخصيات فريدة متوازنة). وضمن هذا المنحى نجد ان جود "Good " يعرف هذا المفهوم بكونه " غياب الحواجز العنصرية والعرقية والدينية التي تحول دون التقدم التربوى أو الاقتصادى أو الاجتماعى" ، كما يعنى في تقرير "بلودن " توافر الفرص المتساوية أمام جميع الأطفال لتنمية قدراتهم واستعداداتهم إلى أقصى درجة ممكنة بغض النظر عن الخلفية الأسرية أو الطبقة الاجتماعية . وقد ناقش المعهد الدولي للتخطيط التربوي هذا المفهوم وخرج بثلاثة مداخل لتفسيره ، وذلك على النحو التالي [6]:

-المدخل الأول؛ ويميز بين التفسير الاشتراكي والتفسير الليبرالي ؛ حيث يهدف التفسير الاشتراكي إلى إيجاد تربية شاملة يختفي فيها الانتقاء وتؤدى إلى وجود تكامل بين المؤسسة التعليمية ومجال العمل مع تقدير التعاون والمعرفة السياسية ، بينما يرى التفسير الليبرالي أن التربية تمثل خدمة اجتماعية ، ومن ثم يجب أن تتوافر فرص متساوية أمام الجميع للحصول على هذه الخدمة .

- المدخل الثانى ؛ ويتناول مفهوم ديمقراطية التعليم في عدة مستويات :

- المستوى الأول؛ يفسر المفهوم على أنه تساو في حق الحصول على التعليم سواء توافرت المؤهلات أو لم تتوافر.
- المستوى الثاني ؛ يركز على أن هذا المفهوم يعنى المساواة فى القبول أو الالتحاق.
- المستوى الثالث؛ يركز على أن المفهوم يعنى المساواة في النواتج أو المخرجات أو النتائج.

- أما المدخل الثالث؛ فيشير إلى أن هذا المفهوم عادة ما يفهم على أنه قيمة أحادية الأبعاد على سبيل المثال المساواة في القبول أو في النجاح .

إن ديمقراطية التعليم العالي ضمن الفهم المعاصر لها لا تعنى مجرد السماح للأفراد بالالتحاق بالجامعات، بل ضمان وجود فرص تعليمية متساوية اي ضمان فرص النجاح فيه كذلك ؛ فضلا عن وجود تعامل ديمقراطي من قبل المدرسين مع الطلاب وتنمية روح النقد وتعدد الآراء والتسامح حيال آراء الغير والسعى وراء التفوق واحترام قرار الأغلبية وتحمل مسؤولية القرار)[7]اذ ان الاستمرار فى التعليم ليس دليلاً فى حد ذاته على ديمقراطية التعليم ؛ حيث يكون التعليم غير ديمقراطى إذا وجد هناك قيود على الموضوعات والمعرفة وعلاقات غير ديمقراطية بين الادارة والاستاذ والطلاب الامر الذى يؤدى إلى إكساب المتعلم بشكل غير مقصود قيم سلبية . ومن هنا تنبع الحاجة الماسة الى تحرير المعرفة من أى شكل من أشكال السيطرة بمنظوريها البيروقراطي والأيدلوجي . فهذا الاتجاه لا يُنظر لديمقراطية التعليم العالي باعتبارها شأناً طلابياً فقط، بل هي "نظام مؤسسي تشاركي"؛ حيث يُعرّف المفهوم هنا بأنه "تحرير الجامعة من التبعية للسلطة السياسية أو رأس المال، وضمان الحرية الأكاديمية، ومشاركة كافة أطراف المجتمع الجامعي (أساتذة، طلاب، إداريين) في صنع

القرار"[8]. ومما تقدم يمكن استنباط معنى اخر لديمقراطية التعليم العالي حينما " تنسحب قيم الديمقراطية على نظام التعليم كله بحيث يتمتع النظام التعليمي بخبرات الديمقراطية السياسية والاجتماعية ، فتكون ديمقراطية التعليم العالي طبقا لهذا الوصف أحدى الفروع الأساسية للديمقراطية العامة التي تطبق فيها مفاهيم ومبادئ الديمقراطية في مجال التعليم لتشمل :

1- إزالة جميع القيود على المعرفة والبرامج التعليمية والحرية الأكاديمية.
2- إزالة جميع العراقيل التى توضع أمام الطلاب بسبب الجنس أو اللون أو الأصل الاجتماعى أو العقيدة.
3- معاملة الطلاب داخل النظام التعليمى بشكل متساوٍ بغض النظر عن جنسهم وعقيدتهم ومستواهم الاجتماعى والاقتصادى.
4- إتاحة الفرصة للعلاقات الديمقراطية بين الطلاب والاستاذ والإدارة.

المطلب الثاني: العلاقة بين ديمقراطية التعليم العالي والمجتمع:

لا يمكن الفصل بين واقع المجتمع وواقع النظام التعليمى وديمقراطيتهمافهناك علاقة جدلية تبادلية بين التعليم وواقع المجتمع بشكل عام وبين ديمقراطية التعليم العالي وديمقراطية المجتمع بشكل خاص [9]، إذ لا يمكن الحديث عن تحقق مستوى ديمقراطي مقبول للتعليم في غياب الحريات الخاصة والعامة وانعدام الديمقراطية الحقيقية القائمة على المساواة وتكافؤ الفرص والمبنية أيضا على العدالة الاجتماعية و الإيمان بالاختلاف وشرعية التعدد ؛ واحترام القانون والحق والحرية والعدالة والكرامة الإنسانية والاحتكام إلى مبادئ حقوق الإنسان وبالمثل لا يمكن الحديث عن الديمقراطية في غياب تربية حقيقية وتعليم بناء وهادف يتسم بالجودة والإبداع والابتكار وتكوين الكفاءات المنتجة ويحترم المواهب ويقدر الفاعلين التربويين والمتعلمين المتفانين في البحث والاستكشاف والتنقيب العلمي والمعرفي [10]؛ فالتعليم العالي أداة الديمقراطية في تطويرها وترسيخها من خلال تطويرمعناها وتنمية مبادئهاوتعميق اخلاقياتهاوالتدريب على ممارستها والتعريف بمؤسساتها

الفرع الأول: الابعاد الاجتماعية للعلاقة بين ديمقراطية التعليم العالي والمجتمع

يقول (جون ديوي) في كتابه الديمقراطية والتربية : " من الناحية التربوية نلاحظ أولاً أن تحقيق شكلٍ للحياة الاجتماعية تكون فيه المصالح متداخلة تبادلياً، حيث التقدم، أو أعادة التوافق، اعتبار هام، يجعل المجتمع الديمقراطي أشد اهتماماً من المجتمعات الأخرى بالتربية المقصودة والمنهجية وولاء الديمقراطية للتربية واقع مألوف " ومن هنا فالتعليم والديمقراطية متلازمان كالعملة النقدية فلا تعليم بلا ديمقراطية ولا ديمقراطية بلا تعليم ، وعموما أن التعليم يرتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية ، فلا يمكن الحديث عن تعليم حقيقي إلا في مجتمع ديمقراطي يؤمن بحقوق الإنسان وحرياته الخاصة والعامة، ويؤمن أيضا بالتعدد اللغوي والطائفي والحزبي والعرقي ، ولا تتحقق الديمقراطية في المجتمع إلا إذا لقنت ثقافة التحرر والاعتراف بالآخر للمتعلمين في مدارسهم على ضوء مختلف المقاربات سواء أكانت قانونية أم ثقافية أم اجتماعية أم أدبية أم علمية [11] لذا ينبغي أن يتعود الطفل على السلوك الديمقراطي في أسرته منذ نعومة أظافره ليرتمي في أحضان المدرسة والجامعة في جو مفعم بالحرية والسعادة والأمل والتفاؤل ريثما ينتقل إلى أحضان المجتمع ليطبق ما تشربه من قيم ديمقراطية عادلة سلوكا وتمثلا وعملا . وما أحوجنا اليوم إلى تعليم ديمقراطية في وطننا من أجل تأهيل ابنائنا تأهيلا أخلاقيا وديمقراطيا لإدارة دفة البلاد وقيادة دواليبها على ضوء رؤية إبداعية ديمقراطية قائمة على أسس النظام والمسؤولية والانضباط والمواطنة الحقيقية ، فلا يمكن للمؤسسة التعليمية والاكاديمية الإسهام بفاعلية في ترسيخ منظومة القيم الأخلاقية والعلمية والتفكير الواعي، والنقدي ، والجدلي، بمعزل عن بيئة تربوية ديمقراطية[12] فاي مجتمع لايعد ديمقراطياً بمعنى الكلمة الا اذا كونت المؤسسة الجامعية ديمقراطيين حقيقيين . **مما تقدم يتضح** أن البعد الاجتماعي يمثل حجر الأساس لنجاح الديمقراطية في المؤسسة الجامعية. فالمجتمع المأزوم اجتماعياً وثقافياً لا يمكن أن يفرز بيئة جامعية ديمقراطية، تطبيقاً لقاعدة "فاقد الشيء لا يعطيه". لذا، فإن أي إصلاح جامعي لن يؤتي ثماره ما لم يتزامن مع إصلاحات مجتمعية شاملة تقضي على التعصب وتنمي ثقافة تقبل الآخر والتعددية.

الفرع الثاني: الأبعاد التنموية والسياسية للعلاقة بين ديمقراطية التعليم العالي والمجتمع

علاوة على ذلك، تمتد العلاقة الجدلية لتشمل البعد الثقافي والسياسي؛ فالجامعة هي "العقل المفكر" للمجتمع، والمسؤولة عن صياغة وعي قادته المستقبليين. إن ممارسة الديمقراطية داخل الحرم الجامعي (حرية البحث العلمي، انتخابات مجالس الطلبة، الحوار النقدي بين الأستاذ والطالب) ليست مجرد نشاط أكاديمي، بل هي عملية "تنشئة سياسية واجتماعية" يتدرب فيها الطالب على قيم المواطنة والديمقراطية لينقلها لاحقاً إلى المجتمع الأكبر. فإذا كانت الجامعة تسير بنمط تسلطي أو تلقيني، فإنها تخرج أفراداً ذوي شخصيات سلبية غير قادرة على المشاركة في الحياة الديمقراطية العامة، مما يؤدي إلى ركود المجتمع سياسياً وفكرياً. والعكس صحيح؛ فالجامعة الديمقراطية تضخ في شرايين المجتمع دماءً جديدة تؤمن بالحوار والتعددية، وتعمل على نقد المسلمات الاجتماعية البالية وتطويرها. وهذا ما أكده جون ديوي حين اعتبر أن التربية هي "الحياة نفسها" وليست مجرد إعداد للحياة، مشيراً إلى أن البيئة المدرسية والجامعية يجب أن تكون صورة مصغرة للمجتمع الديمقراطي المنشود، بحيث يتم فيها تطهير القيم الاجتماعية من الشوائب ونقل أفضل ما في الحضارة للأجيال القادمة [13].

ولا يمكن إغفال البعد الاقتصادي في هذه العلاقة؛ ففي ظل "اقتصاد المعرفة"، أصبح التعليم العالي المحرك الأساسي للتنمية. وتقتضي الديمقراطية هنا النظر إلى التعليم العالي كـ "استثمار في رأس المال البشري" يجب أن يطال الجميع دون استثناء لضمان الاستفادة القصوى من كافة المواهب الوطنية. المجتمع يطلب من الجامعة تزويده بكوادر مؤهلة لقيادة عجلة التنمية، والجامعة تطلب من المجتمع الدعم المادي والمعنوي والاستقلالية لتحقيق هذه الغاية. إن غياب الديمقراطية في

توزيع الفرص التعليمية (كأن يتركز التعليم الجيد في العواصم ويغيب عن الأرياف) يؤدي إلى هدر طاقات بشرية هائلة، مما يعيق تطور المجتمع اقتصادياً. وبالتالي، فإن ازدهار المجتمع مرهون بديمقراطية التعليم العالي، وقوة التعليم العالي مرهونة بدعم المجتمع وإيمانه بقيم العدالة [14]. وخلاصة القول في تحليل هذه العلاقة الجدلية، إن ديمقراطية التعليم العالي ليست منحة تتفضل بها الدولة أو الجامعة على المجتمع، بل هي استحقاق مجتمعي وضرورة حضارية. إن الجامعة تؤثر في المجتمع من خلال ثلاث وظائف رئيسية: إنتاج المعرفة (البحث العلمي)، وتوزيع المعرفة (التعليم)، وخدمة المجتمع. ولكي تؤدي هذه الوظائف بكفاءة، يجب أن تكون بنيتها ديمقراطية تسمح بتدفق الأفكار وحراك الأشخاص. وفي المقابل، يؤثر المجتمع في الجامعة من خلال تحديد الأولويات، وتوفير التمويل، وسن التشريعات. إن التفاعل الصحي بين الطرفين هو الذي يضمن أن تكون الجامعة قاطرة للتقدم، وليست مكبحاً له، وأن تكون ديمقراطية التعليم حقيقة ملموسة تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة، وليس مجرد نصوص قانونية معزولة عن واقع الناس وهمومهم وتطلعاتهم[15].

في ضوء ما تقدم نجد أن تقييد الممارسة الديمقراطية داخل الحرم الجامعي (كمنع الاتحادات الطلابية المستقلة أو كبت الحريات الأكاديمية) هو وأد مبكر للقيادات السياسية المستقبلية في البلاد. فالجامعة هي المختبر الأول للممارسة الديمقراطية،وبدون إطلاق حرياتها، سيفقد العراق أهم روافده لصنع كفاءات قيادية قادرة على إدارة مؤسسات الدولة وحمايتها.

المطلب الثالث: معوقات ديمقراطية التعليم العالي في العراق:

أن حل مشكلة الديمقراطية في التعليم الجامعي لن يأت إلا بتوفير ديمقراطية حقيقية فى المجتمع العراقي، لان المجتمع وما يحدث فيه من تغيرات سياسية تؤثر بشكل فاعل على الواقع التعليمى فى المدرسة والجامعة والنظام التعليمي كله؛ الأمر الذى يؤدى إلى انعكاس صورة المجتمع فى نظامه التعليمي. ومع غياب ديمقراطية مجتمعية حقيقية تغيب الديمقراطية عن الجامعة. والديمقراطية المنشودة (الحقيقية) عملية تراكمية تكتسب من خلال الخبرة العلمية والعملية التي يتلقاها الجيل في المؤسسات التعليمية وبالتالي ليس هناك طريق لضمان ثباتها واستمرارها الا بإصلاح التعليم بكل مراحله اصلاحا جذرياً حيث يتم استصلاح الارض جيدا، لزرع نبتة العقلية الحرة المستقلة للطالب العراقي .ان اصلاحاً كهذا له تأثيرات لا تقل عن تأثيرات الزلازل، لكنه زلزال يهدم اخطاء الماضي بكل تراكماته المؤلمة، ليبني المستقبل المشرق للعراق الواحد. وقبل تحري العلاج لمتلازمة العوز الديمقراطي في منظومتنا الجامعية ينبغي تشخيص الحالة المرضية التي الت اليها ومصادر الاصابة فيها.ان علة غياب الديمقراطية او حضورها الشبحي في مؤسساتنا التعليمية وجامعاتنا تنبثق من بؤرتين متداخلتين؛

الفرع الأول: المعوقات الخارجية لديمقراطية التعليم العالي في العراق

هذه البؤرة ترتوي من التصدعات التسلطية والاقصائية التي يقاسيها المجتمع العربي عامة والعراقي بصورة خاصة سواء على مستوى علاقاته الافقية والعمودية. إن أول وأخطر هذه المعوقات يكمن في "تسييس الحرم الجامعي وهيمنة نظام المحاصصة"؛ فبعد التغيير السياسي عام 2003، وبدلاً من أن تتحرر الجامعة من سطوة الدولة الشمولية لتنطلق نحو فضاء الديمقراطية الأكاديمية، وقعت المؤسسة التعليمية في فخ "التحزب"، حيث أصبحت المناصب القيادية في الوزارة والجامعات، خاضعة في كثير من الأحيان للتوازنات السياسية والمحاصصة الحزبية والطائفية، بعيداً عن معايير الكفاءة والاستحقاق العلمي. هذا الواقع يضرب جوهر ديمقراطية التعليم الذي يقوم أساساً على مبدأ تكافؤ الفرص والجدارة؛ فعندما يرى الطالب أو الأستاذ أن الولاء الحزبي هو الطريق الأقصر للمناصب أو البعثات أو الامتيازات، تنهار القيمة المعيارية للجهد العلمي، وتتحول الجامعة من ساحة للتنافس المعرفي الحر إلى ساحة للصراع على النفوذ، وهو ما يقوض الركن الأساسي في الديمقراطية وهو "العدالة المؤسسية"[16]. ويتصل بهذا المعوق السياسي معوق آخر يتعلق بـ "غياب الاستقلالية الجامعية وانتهاك الحريات الأكاديمية". فالديمقراطية في التعليم العالي لا تعني فقط حق الطالب في الدخول للجامعة، بل تعني حق الأستاذ والطالب في التفكير والتعبير والبحث دون خوف أو وصاية. إلا أن الواقع العراقي يشهد تراجعاً في سقف الحريات الأكاديمية نتيجة الضغوط التي تمارسها قوى خارجية (سياسية أو مجتمعية أو عشائرية) على الهيئات التدريسية. لقد أدت موجات العنف والاستهداف التي طالت الكفاءات العراقية إلى خلق بيئة من "الرقابة الذاتية" (Self-Censorship)، حيث يتجنب الباحثون الخوض في قضايا جدلية أو نقدية خشية التهديد، مما يحول العملية التعليمية إلى عملية تلقين آمنة ومفرغة من الروح النقدية. إن غياب الأمن الفكري والجسدي يُعد النقيض التام لبيئة التعليم الديمقراطي التي تزدهر بالحوار والاختلاف، مما أدى إلى هجرة العقول وتفريغ الجامعات من روادها القادرين على ترسيخ التقاليد الديمقراطية [17].وقد سرى داء التسلط هذا الى تلابيب النظام التعليمي بفعل ما يسمى بتداعي الاثر لتظهر البؤرة الثانية للإصابة الداخلية بالمرض.

الفرع الثاني: المعوقات الداخلية لديمقراطية التعليم العالي في العراق

اول ما يطالعنا على الصعيد الداخلي هو الفلسفة التعليمية السائدة التي لها ابلغ الاثر في خلق انسان خاضع يخدم مصالح النخبة السياسية التي كيفت شروط قولبة الافراد لخدمة رؤاها واغراضها [18] ، وهكذا اضحت جامعاتنا اليوم تفتقر الى هذه المساحة الديمقراطية فالغالب عليها انها تقوم فى اغلب الممارسات على أساس التسلط من قمة الهرم التعليمي إلى قاعدته المقهورة ، فنلاحظ اللهجة الآمرة جليةً في آلية تعامل الوزارة مع الجامعات، والأخيرة مع العمادات والعمداء مع التدريسيين ، تلك اللهجة التي تفرض الطاعة العمياء على الفئة المستهدفة ، كل حسب موقعه من جانب ، وتقوض أي فرصة لخلق مناخ حواري مع المتعلمين من جانب آخر؛ فالأستاذ الجامعي بناءً على الامتثال والسكون في هذا الجو الاستبدادي يحاول

تأكيد سلطته على الطلبة والغاء شخصيتهم بصورة كلية عبر خلق اجواء من الرهبة والخوف في نفسية الطلبة ، ابتداءً من لحظة دخول الكلية، وصولاً إلى الأساليب القسرية لاستيعاب المادة التعليمية عبر اجراء الامتحانات [19] . وفي النتيجة النهائية يصبح الطالب قاعدة رخوة لهرمية مخيفة من السلطات والضغوطات المختلفة التي تبني جدارا عاليا من التهيب وغياب الثقة بين التدريسيين والطلاب ، مع تنامي الاستعداد لدى الاخيرين لتنفيس ذلك الاحتقان المتراكم عبر اعتماد اساليب العصيان والإقصاء ؛ ولعل هذا ما يفسر ضمنيا الاتجاه نحو التمرد والتغيب والتقاعس بكافة اشكاله كوسيلة يتيمة للتعبير عن الذات واستعادة الحرية المفقودة. فيصبح التعليم وفق هذا المنعرج مصنعا لإنتاج قوى التسلط والتطرف في المجتمع لاينال منه المتخرجون إلا قشوراً من المعرفة سرعان ما تتفسخ على محك التجارب الحياتية ، والسبب في ذلك راجع لطريقة التعليم القهري التي حُيّد فيها دور العقل والارادة الحرة ؛ وهي الثمرة المرة لأي نظام يبنى على سياسة التلويح بالعصا والخوف والرعب وسلب الحريات مهما اختلفت أهدافه وتوجهاته .والواقع لاتتحدد مشكلة جامعاتنا في انعدام ادوات التواصل بين الاستاذ والطالب فحسب ، بل في نوعية المنهج ومن يدير العملية التعليمية ككل [20] . فالمنهج الدراسي لم يزل يعكس ارادة المتحكمين بالسلطة وتلك الروح المعرفية الكلاسيكية التي خاصمت منذ ردح طويل فضاء التطورات الديناميكية في عالم المعرفة . واما إدارة التعليم فغارقة في دوامة قاتمة ومستفحلة من الروتين والبيروقراطية والتضييق على حرية التعبير ناهيك عن تقديم عناصر الولاء على الكفاءة في تولي المناصب وادارة العمل بغية تحقيق المصالح الشخصية والحزبية دون ذكر للمصالح الوطنية، والتفريط في مقوماتنا الحضارية وثرواتنا المعرفية، وتهجير طاقاتنا العلمية والأدمغة المتنورة إلى الخارج. وعلى الرغم من هذا كله تبقى شعلة الأمل بالتغيير متقدة من بصيص الصبر والإرادة الراسخة في نفوس الثلة المتسلحة بالإيمان والعزيمة من أبناء هذا الوطن.

المطلب الرابع: المعالجات المقترحة لازمة الديمقراطية في جامعاتنا:

لا غرو في ان التعليم العالي في العراق بحاجة إلى مزيد من المراجعة، وكثير من التركيز والتخطيط والارادة والعمل على تطوير بنيته وكوادره واساليبه ومناهجه لتحقيق هدف محوري يتجلى في تهيئة بيئة تسودها قيم وسلوكيات الحرية والديمقراطية تسهم بصورة فعالة في إكساب أبنائنا مهارات الحوار والبحث والإبداع وبناء مجتمع ديمقراطي مصغر داخل جامعاتنا، وقبل هذا وذاك ثمة حاجة ملحة إلى التغيير الجذري في التفكير لتكون بمثابة منصة للانتقال من مرحلة التبعية إلى مرحلة القيادة المعرفية، ولن يتحقق ذلك إلا عندما يكون لدينا جيلا واعيا قادرا على تحقيق أهدافه من خلال احتياجاته ومتطلباته. وبتركيز وصفة العلاج عند بعده الديمقراطي تشخص امامنا المعالجات الاتية:

الفرع الأول: الإصلاح التشريعي والهيكلي

إن الخروج من نفق الأزمة البنيوية التي تعصف بديمقراطية التعليم العالي في العراق يستلزم مغادرة مربع الحلول الترقيعية والجزئية نحو تبني "استراتيجية وطنية شاملة" للإصلاح الجذري، تتسم بالجرأة السياسية والرؤية العلمية، وتهدف إلى إعادة هندسة العلاقة بين الجامعة والسلطة والمجتمع. ولعل المدخل الرئيس لأي معالجة حقيقية يبدأ من "الإصلاح التشريعي والقانوني" الضامن لاستقلالية الجامعات؛ إذ لا يمكن الحديث عن ديمقراطية التعليم في ظل هيمنة مركزية، وعليه، يُقترح سن تشريعات صريحة تكرس مبدأ "الاستقلال الأكاديمي والإداري والمالي" للجامعات، بحيث تتحول الجامعة من دائرة حكومية تابعة للوزارة إلى مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة، تدار عبر مجالس منتخبة ديمقراطياً من قبل الهيئات التدريسية، بعيداً عن نظام التعيين الفوقي أو المحاصصة الحزبية. ويتطلب هذا المسار تحييد الحرم الجامعي تماماً عن الصراعات السياسية، وتجريم أي تدخل حزبي أو عشائري في القرارات الأكاديمية، لضمان أن تكون الكفاءة العلمية هي المعيار الوحيد للترقي وتولي المناصب، مما يعيد للجامعة هيبتها ولديمقراطية التعليم مصداقيتها المفقودة. كما يجب أن يتضمن الإطار التشريعي حماية قانونية صلبة للحريات الأكاديمية، تمنح الباحثين والأكاديميين حصانة فكرية تمكنهم من ممارسة النقد والبحث في القضايا الحساسة دون خوف من الملاحقة أو التهديد، فالديمقراطية لا تنمو في بيئة الخوف [21]. وبالتوازي مع الإصلاح التشريعي، تبرز الحاجة الملحة لـ "إصلاح بنيوي لمنظومة القبول والإنصاف الاجتماعي". إن ديمقراطية التعليم العالي تتطلب إعادة النظر جذرياً في سياسات القبول المركزي التي تعتمد المعدل التحصيلي كمعيار أوحد، والتوجه نحو معايير مركبة تأخذ بنظر الاعتبار الفروق الفردية والميول والقدرات الإبداعية، مع ضرورة تطبيق سياسات "التمييز الإيجابي" لصالح الطلبة المنحدرين من المناطق الريفية والنائية والفئات الاجتماعية الهشة، لضمان تكافؤ حقيقي في الفرص وليس مجرد مساواة صورية. وفي هذا السياق، يجب على الدولة فرض رقابة صارمة على قطاع التعليم الأهلي لمنع تحوله إلى "دكاكين لبيع الشهادات"، وذلك من خلال توحيد المعايير العلمية بين الجامعات الحكومية والأهلية، وفرض سقوف للرسوم الدراسية، وإلزام الكليات الأهلية بتخصيص نسبة مئوية من مقاعدها كمنح دراسية مجانية للطلبة المتفوقين من ذوي الدخل المحدود، لضمان ألا يكون الفقر عائقاً أمام النبوغ، وألا تصبح الشهادة الجامعية سلعة لمن يدفع أكثر [22].

الفرع الثاني: الإصلاح الأكاديمي

ان تفعيل ديمقراطية التعليم على مستوى "البيئة الأكاديمية والمناهج"، يتطلب ثورة بيداغوجية تنتقل بالتعليم من التلقين إلى التفكير النقدي. يُقترح هنا تبني فلسفة "التعليم التحرري" التي تجعل الطالب شريكاً في العملية التعليمية لا متلقياً سلبياً، وذلك عبر تحقيق المتطلبات الاتية :-

1- اعادة النظر الشاملة بفلسفة التعليم العالي في العراق : لابد من اعتماد فلسفة تعليمية تقوم في جوهرها على الية المشاركة والحوار والحرية والتعددية، وتنبذ النظرة الفوقية والاستعلائية والصيغ الامرية ، وترنو الى تكريس قيم المساواة والابتكار والابداع وتعزيز العمل الجماعي ، عبر اخراج الجامعة من طابعها الجامد القائم على الوصاية والاملاء الى خلق بيئة فعالة صالحة لإنتاج مواطنين احرار مشبعين بروح الثقة والانتماء والحرية

2- اعادة التأهيل البيروقراطي وفق سياق ديمقراطي للمؤسسة الجامعية عن طريق اعادة النظر في توزيع السلطات وانماط التقويم والتوجيه والجزاء وفرض المشاركة والمبادرة واللامركزية ونبذ اساليب اتخاذ القرار الفردي وتدبير العلاقات التبادلية المكرسة لقيم التعاون والحوار، منابذة للتسلط والاكراه بأشكاله المادية والرمزية؛ مع تكريس اليات واساليب ديمقراطية في الادارة وتفاعلاتها ومنفتحة على نسق قيمي موصول في سياقه الاجتماعي والتربوي ومنفتح على قيم الديمقراطية والحداثة والتنمية المستدامة.

3- تحديث مناهج التعليم وتطويرها وفتح مضامينها على ثقافة الحرية وحقوق الانسان وتكريس قيم التعددية والتسامح والمشاركة والسلام والتنوع وايثار الروح الجماعية بدل الانانية والتطرف والتعصب والغلو والانغلاق والاقصاء. وبحضور تلك المفاهيم والقيم في مناهج التعليم الجامعي وادماجها بشكل ممنهج في اطار ثقافة عامة يفترض تعميمها على كافة الطلبة وتدريبهم على ممارستها بشكل عملي في تعاملاتهم اليومية داخل او خارج الحرم الجامعي[23].

4- التربية على حقوق الإنسان والمواطنة: تعد التربية على حقوق الإنسان والمواطنة من أهم الآليات لتفعيل الديمقراطية الحقيقية ، فتعريف المتعلم بحقوقه وواجباته تجعله يعرف ماله وما عليه ، وتدفعه للتحلي بروح المواطنة والتسامح والتعايش مع الآخرين مع نبذ الإرهاب والإقصاء والتطرف ، ويعني كل هذا أن تعليم النشء ثقافة حقوق الإنسان من أهم السبل الحقيقية لتفعيل الديمقراطية المجتمعية والتربوية .

5- تعزيز العمل الجماعي : يعد العمل من أهم الآليات لتحقيق الديمقراطية التربوية الحقيقية ؛ لأن الاشتغال في فرق عمل جماعي من قبل التدريسيين والطلبة داخل جماعة معينة يساعد الجميع على التفتح والنمو واكتساب المعارف والتجارب لدى الغير، كما يبعده عن كثير من الانغلاق والتعصب والتطرف ويجنبه أيضا الصفات السلبية كالانكماش والانعزالية والانطواء والإحساس بالنقص ويساعده على التخلص من الأنانية وحب الذات [24] ختاماً لهذه الرؤية العلاجية، لا بد من التأكيد على أن إصلاح ديمقراطية التعليم العالي لا يمكن أن يتم بمعزل عن الانفتاح الدولي؛ لذا يُقترح تفعيل برامج التوأمة الحقيقية مع الجامعات العالمية الرصينة، ليس لغرض نقل المناهج وحسب، بل لنقل "الثقافة المؤسسية" والتقاليد الأكاديمية الديمقراطية. إن الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في الانتقال من المركزية إلى اللامركزية في التعليم (مثل دول جنوب شرق آسيا أو بعض دول أوروبا الشرقية) يمكن أن يوفر خارطة طريق عملية لصناع القرار في العراق. إن جوهر المعالجة يكمن في الإيمان بأن التعليم العالي هو قاطرة التنمية والتحول الديمقراطي، وأن أي استثمار في دمقرطة هذا القطاع هو استثمار مباشر في استقرار العراق ومستقبله، مما يستوجب إرادة سياسية عليا تضع ملف التعليم فوق المحاصصة وفوق الصراعات العابرة [25].

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يمكننا استخلاص النتائج والتوصيات التالية:

أولا: النتائج

1- ليست الديمقراطية ترفا فكريا ولا الية للحكم فحسب ، بل هي ضرورة حتمية لبناء مجتمع حر وعادل.والجامعة هي الوعاء الأهم لغرس قيمها بعد المدرسة ؛فهي المؤسسة التي تُهيئ الأجيال لحمل هذه القيم إلى المجتمع.

2-اتضح مما تقدم ان القيم الديمقراطية لايسعها النمو والازدهار الا في ظل مناخ اجتماعي مؤاتي ؛ واهم شروط انضاج الاخير تتأتى من ضرورة النهوض بواقع مؤسسات التنشئة في المجتمع وفي مقدمتها المؤسسات التعليمية كونها مرآة المجتمع وبوصلته .

3- ان الثقافة الاستبدادية التي ورثها المجتمع العراقي من النظم والعهود الدكتاتورية السابقة ، قد تسربت اثارها وترسباتها الى المؤسسات التعليمية فيه بضمنها الجامعة التي تعاني هي الأخرى من تركة ثقيلة من التسلط والبيروقراطية والتسييس، تعيق عملية استنبات الديمقراطية فيها على الأقل في المدى القريب .

4-لايقتصر الإصلاح الديمقراطي المنشود للتعليم العالي على الجامعة لوحدها ولا على جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية ، بل يتطلب خطة ورؤية وإرادة تضع مصلحة الوطن فوق الاعتبارات الحزبية والمصالح الضيقة ، تصحبها خطوات جريئة وشاملة في كل المستويات والميادين ؛ فالاستثمار في ديمقراطية التعليم العالي هو استثمار في مستقبل العراق .

ثانياً: التوصيات

1. ثمة حاجة ماسة الى تشريع قانون فاعل يضمن استقلال الجامعات الأكاديمي والإداري والمالي وحريتها بعيدا عن أجواء المحاصصة والتسييس والاستبداد .
2. ندعو المشرع كذلك الى تشريع قانون خاص لحماية الابداع والكفاءات العلمية يمنحهم الحرية والحصانة الفكرية بوجه التدخل والتهديدات المختلفة من قوى الظلام والاستبداد ويؤمن لهم رغد العيش والرفاهية التي تضمن استمرار ابداعهم.

3. ضرورة إعادة النظر في سياسات القبول المركزي لتشمل معايير مركبة تأخذ بالاعتبار الفروق الفردية والإبداعية، وتطبيق سياسات "التمييز الإيجابي" لصالح الطلبة من الفئات الهشة والمناطق النائية ؛ على ان لاقتصر التقييم على سنة واحدة بل يمتد لعدة سنوات فتحسب نسبة 30% من درجة التقييم للرابع الاعدادي ، 30% من التقييم للخامس و40 % للامتحان الوزاري.
4. نوصي القائمين على امر التعليم العالي في العراق بفرض رقابة صارمة على قطاع التعليم الأهلي لتوحيد المعايير العلمية ومنعه من التحول إلى "دكاكين لبيع الشهادات"، مع إلزامه بتوفير منح مجانية للمتفوقين من ذوي الدخل المحدود.
5. ثمة حاجة الى تحديث المناهج بغية الانتقال ببيئة التعليم من التلقين إلى التفكير النقدي عبر تبني فلسفة "التعليم التحرري"وتحديث المناهج لتشمل ثقافة حقوق الإنسان، المواطنة، التعددية، والسلام، وتدريب الطلبة على ممارستها عملياً.
6. تغيير نمط العلاقات الجامعية: العمل الفوري على تغيير نمط العلاقات الأفقية والعمودية داخل المؤسسات التعليمية بما يحطم القيود الهرمية المعتمدة على التسلط، ويعزز مبدأ المشاركة والعمل الجماعي بين التدريسيين والطلبة.

الهوامش.

(1) أحمد عطية الله، القاموس السياسي، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص 453.
(2) د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص 734.
(3)عبد الله بويطانى،الاتجاهات السائدة فى العالم للالتحاق بالتعليم العالى ، المجلة العربية للتربية ، العدد الأول ، 1984 ، ص11
(4) صلاح قنصوة،فلسفة العلم والتربية. مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ، (2000). ص 195.
(5) بيير بورديو،و جان كلود وباسرون، الورثة: الطلبة والثقافة. (ترجمة: تيسير شيخ الأرض). الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت ، (2007).. ص 45-48.
(6) اليونسكو ، التربية الجديدة ، مكتب اليونسكو الإقليمى ، القاهرة ، العدد السادس والعشرون – السنة التاسعة أغسطس 1982 ، ص68 .
(7) احمد فرغلى ، مفاهيم ديمقراطية التعليم وعلاقة ديمقراطية التعليم بواقع المجتمع ، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني : http://alxweb.t.com/dmmcrtcon.htm.
(8) اليونسكو. التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل (التقرير الختامي للمؤتمر العالمي للتعليم العالي). مطبوعات اليونسكو ، باريس، (1998). ص 23-25.
(9)صلاح مصطفى على بيومى ، التربية والتعليم والديمقراطية ، http://www.eei.gov.eg/Pages/Forum/en/default.aspx?g=posts&t=1046
(10)يعقوب يوسف جبر الرفاعي ، آراء: فلسفة ديمقراطية التعليم ، جريدة الصباح ، http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=
(11)) الدكتور جاسر الديسي ، ديمقراطية التعليم ، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني لوزارة التربية والتعليم السعودية ، بتاريخ 24 مارس 2009: http://www.moeforum.net/vb1/showthread.php?t=258694
(12) رغد علي ، ديمقراطية التعليم ، موقع الحوار المتمدن - العدد: 1329 – 2005/9/26 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=46437
(13) جون ديوي،الديمقراطية والتربية. (ترجمة: متى عقراوي وزكريا ميخائيل). الطبعة الثانية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة. (1954). ص 105-108.
(14)محمد سكران ، التربية والمجتمع: دراسات في سوسيولوجيا التربية. الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، . (2004). ص 145-147.
(15)سعيد التل، وآخرون. أصول التربية. الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان، (1993). ص 65.
(16) عماد حرب، التعليم العالي في العراق: الواقع والتحديات وآفاق المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، (2016). ص 45-48.
(17)عبد الحميد البياتي، المحنة الأكاديمية في العراق: دراسة وثائقية لانتهاك الحريات واغتيال العقول. دار الحكمة، لندن، (2012). ص 112-115.
(18) د. محمد هاشم فالوقي ، اتجاهات حديثة في التربية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، طرابلس ، 1987،ص36.
(19) محمود الوهب ، ديمقراطية التعليم على المحك ، مقال منشور على موقع صحيفة النور الالكتروني ، العدد 301 ، التاريخ (18/7/2007): http://www.an-nour.com/index.php?option=com_content&task
(20) انور الرواس، ديمقراطية التعليم ، صحيفة الوقت البحرينية، العدد 824 ، 24 مايو 2008 http://www.alwaqt.com/saveblogart.php?baid=7014
(21) اليونسكو. استراتيجية التربية والتعليم العالي في العراق (2011-2020). مطبوعات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع اليونسكو ، بغداد. 2014 ، ص 92-95.

(22) نبيل العبادي، استراتيجيات إصلاح التعليم العالي في العراق: رؤية مستقبلية. دار الكتب والوثائق ، بغداد، (2019). ص 160-165.
(23) د. عثمان لبيب فراج ، اضوا على الشخصية والصحة النفسية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،1970 ،ص 164
(24) د. عمر محمد التومي الشيباني ، الفكر التربوي بين النظرية والتطبيق ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، طرابلس ، 1985، ص 141 .
(25) طارق طه، جودة التعليم العالي في العراق: التحديات وسبل المواجهة. مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد 45. (2015)، ص 210.

المصادر

اولا: الكتب

- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.
-اليونسكو، استراتيجية التربية والتعليم العالي في العراق (2011-2020)، مطبوعات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع اليونسكو ، بغداد. 2014.
-= = . التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل (التقرير الختامي للمؤتمر العالمي للتعليم العالي). مطبوعات اليونسكو ، باريس، 1998
- بيير بورديو، و جان كلود وباسرون، الورثة: الطلبة والثقافة. ترجمة: تيسير شيخ الأرض. الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت ، 2007
-جون ديوي، الديمقراطية والتربية. ترجمة:متى عقراوي وزكريا ميخائيل،الطبعة الثانية،لجنة التأليف والترجمة والنشر،القاهرة1954
-سعيد التل، وآخرون. أصول التربية. الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان، 1993 .
-صلاح قنصوة، فلسفة العلم والتربية. مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ، 2000.
-عبد الحميد البياتي، المحنة الأكاديمية في العراق: دراسة وثائقية لانتهاك الحريات واغتيال العقول. دار الحكمة، لندن،2012 .
-عبد الله محمد الشيخ ، الديمقراطية والمعلم ، في الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، اعمال المؤتمر العلمي الثالث لكلية التربية / الكويت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 .
- د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.
د. عثمان لبيب فراج ، اضواء على الشخصية والصحة النفسية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،1970 .
-عماد حرب،التعليم العالي في العراق: الواقع والتحديات وآفاق المستقبل،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، 2016 .
-د. عمر محمد التومي الشيباني ، الفكر التربوي بين النظرية والتطبيق ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، طرابلس ، 1985 .
-محمد سكران. التربية والمجتمع: دراسات في سوسيولوجيا التربية. الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2004.
- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1996 .
- د. محمد هاشم فالوقي ، اتجاهات حديثة في التربية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، طرابلس ، 1987.
-نبيل العبادي، استراتيجيات إصلاح التعليم العالي في العراق: رؤية مستقبلية. دار الكتب والوثائق ، بغداد، 2019.

ثانيا: البحوث والدراسات

- اليونسكو ، التربية الجديدة ، مكتب اليونسكو الإقليمي ، القاهرة ، العدد السادس والعشرون – السنة التاسعة أغسطس 1982.
- طارق طه، جودة التعليم العالي في العراق: التحديات وسبل المواجهة.مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد،العدد45، 2015
-عبد الله محمد الشيخ ، الديمقراطية والمعلم ، في الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، اعمال المؤتمر العلمي الثالث لكلية التربية / الكويت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001
- عبد الله بويطانى،الاتجاهات السائدة فى العالم للالتحاق بالتعليم العالى ، المجلة العربية للتربية ، العدد الأول ، 1984 .

ثالثا : مصادر الشبكة الدولية للمعلومات

- احمد فرغلي ، مفاهيم ديمقراطية التعليم وعلاقة ديمقراطية التعليم بواقع المجتمع ، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني : http://alxweb.t.com/dmmcrtcon.htm
- د. جاسر الديسي ، ديمقراطية التعليم ، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني لوزارة التربية والتعليم السعودية ، بتاريخ 24 مارس 2009 ، على الرابط :http://www.moeforum.net/vb1/showthread.php?t=258694
- رغد علي ، ديمقراطية التعليم ، موقع الحوار المتمدن - العدد: 1329 – 2005/9/26
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=46437
-د. سرمد زكي الجادر، ديمقراطية التعليم.. وتعليم الديمقراطية ، جريدة الصباح ، على الرابط :
86582http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=
- صلاح مصطفى على بيومى ، التربية والتعليم والديمقراطية ، على الرابط :
1046http://www.eei.gov.eg/Pages/Forum/en/default.aspx?g=posts&t=
- يعقوب يوسف جبر الرفاعي ، آراء: فلسفة ديمقراطية التعليم ، جريدة الصباح ، على الرابط :
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=
- محمود الوهب ، ديمقراطية التعليم على المحك ، مقال منشور على موقع صحيفة النور الالكتروني ، العدد 301 ، التاريخ (2007/7/18):
http://www.an-nour.com/index.php?option=com_content&task
- انور الرواس، ديمقراطية التعليم ، صحيفة الوقت البحرينية، العدد 824 ، 24 مايو 2008
7014http://www.alwaqt.com/saveblogart.php?baid=